

Distr.: General
9 April 2018
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

الدورة الخامسة والستون، الجزء الأول

جنيف، ٤-١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٨

البند ١٠ من جدول الأعمال المؤقت

مساهمة الأونكتاد في تنفيذ برنامج العمل لصالح

أقل البلدان نمواً للفترة ٢٠١١-٢٠٢٠

الأنشطة المنجزة في إطار تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً

للفترة ٢٠١١-٢٠٢٠

مذكرة من أمانة الأونكتاد

موجز تنفيذي

أعد هذا التقرير عملاً بالفقرتين ١٥٣ و١٥٦ من برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للفترة ٢٠١١-٢٠٢٠ (برنامج عمل اسطنبول - A/CONF.219/7). ويعرض هذا التقرير الأنشطة التي أنجزها الأونكتاد، في كل ركن من أركان عمله، في الفترة ما بين الربع الثاني من عام ٢٠١٧ والربع الأول من عام ٢٠١٨، إلى جانب الدروس المستفادة والتوصيات بشأن السياسات للمضي قدماً.



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.18-05508(A)



* 1 8 0 5 5 0 8 *

مقدمة

١- اعتمد برنامج عمل اسطنبول مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً في أيار/مايو ٢٠١١. ويرمي البرنامج إلى التغلب على شتى تحديات التنمية الاجتماعية والاقتصادية التي تعترض الشريحة الأفقر والأضعف من المجتمع الدولي عن طريق تبيان الأهداف والغايات المحددة التي يتعين بلوغها بحلول عام ٢٠٢٠، إلى جانب عدد من المجالات ذات الأولوية التي يجب على أقل البلدان نمواً وشركائها الإنمائيين اتخاذ إجراءات بشأنها. وفي عام ٢٠١٦، استعرض المجتمع الدولي ما أُحرزَ من تقدم باتجاه الأهداف والغايات في مؤتمر استعراض منتصف المدة للبرنامج المعقود في أنطاليا، تركيا، واعتمد إعلاناً سياسياً يجدد فيه التزامه بأهداف البرنامج ويدعو فيه إلى تسريع تنفيذه.

٢- ومنذ اعتماد البرنامج، حقق العديد من أقل البلدان نمواً تقدماً كبيراً باتجاه تحقيق عدد من أهدافه وغاياته. بيد أن أداء هذه البلدان الكلي كمجموعة يشير إلى أنه يرجح ألا تتحقق غايات البرنامج، ما لم تحدث طفرة في الجهود المبذولة لدعم تنفيذه.

٣- وفي عام ٢٠١٦، سجلت أقل البلدان نمواً كمجموعة أقل معدل نمو في الناتج المحلي الإجمالي منذ عام ٢٠٠٠ - حيث بلغ ٣,٨ في المائة. ومن المتوقع أن يرتفع معدل النمو في السنوات القادمة، إلا أنه من المرجح أن يبقى دون الغاية المحددة في البرنامج وهي ٧ في المائة سنوياً. ويعود التباطؤ في ارتفاع معدل النمو إلى تعافي البلدان المتقدمة الذي يكاد لا يُذكر وإلى التباطؤ الذي تشهده بلدان نامية أخرى، إلى جانب إعادة التوجيه الاستراتيجي إلى الطلب المحلي في الاقتصاد الصيني، الذي له تبعات على الطلب على السلع الأساسية. كما أن النزاعات والخلافات السياسية في عدد من أقل البلدان نمواً قد جعلت الآمال تتبخر في تحقيق النمو.

٤- وبالمثل، وعلى الرغم من الهدف المحدد في البرنامج المتمثل في مضاعفة نصيب أقل البلدان النامية من الصادرات العالمية من السلع والخدمات، شهدت المجموعة انحدار حصتها من ١,٠٩ في المائة في عام ٢٠١٣ إلى ٠,٩٢ في المائة في عام ٢٠١٦. وفي الوقت نفسه، تتواصل الجهود الرامية إلى التنويع والتحويل الهيكلي بوتيرة شديدة البطء: فمتوسط حصة السلع من صادرات أقل البلدان نمواً قد انخفض شيئاً ما، من ٦٥,٥ في المائة في عام ٢٠١٥ إلى ٦٣ في المائة في عام ٢٠١٦، إلا أن عدد أقل البلدان نمواً التي تعتمد على السلع الأساسية^(١) قد زاد من ٣٨ إلى ٣٩ بلداً. وعلاوة على ذلك، ما انخفاض حصة السلع الأساسية من صادرات أقل البلدان نمواً إلا انعكاس لانخفاض الصادرات من السلع الأساسية، عوض أن يكون علامة من علامات التحول الهيكلي المستدام.

٥- وعلى الرغم من تباطؤ النمو، واصل عدد من أقل البلدان نمواً تقدمه باتجاه التخرج من هذه المجموعة. ففي عام ٢٠١٧، تخرجت غينيا الاستوائية من المجموعة، فأصبح بذلك عدد البلدان المتخرجة خمسة بلدان. ومن المتوقع أن يتخرج بلدان آخران (فانواتو في عام ٢٠٢٠

(١) يعرف بلد من البلدان بأنه معتمد على السلع الأساسية إذا كانت السلع الأساسية تشكل أكثر من ٦٠ في المائة من صادراته من البضائع التجارية. وإذا كانت عتبة الاعتماد على السلع الأساسية تقاس ببلوغ ٥٠ في المائة من صادرات البضائع التجارية، فإن عدد أقل البلدان نمواً المعتمدة على السلع الأساسية يرتفع إلى ٤١ بلداً.

وأنغولا في عام ٢٠٢١) إذا ما تمت المحافظة على مستوى أدائهما الحالي الاجتماعي والاقتصادي. وأثناء مؤتمر الاستعراض الخاص بفئة أقل البلدان نمواً الذي يعقد كل ثلاث سنوات والذي عُقد في عام ٢٠١٨، قررت لجنة السياسات الإنمائية أن توصي بتخريج بوتان وكريباس وسان تومي وبرينسيبي وجزر سليمان. أما بنغلاديش وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وميانمار فقد توفرت فيها معايير التخرج لأول مرة. بيد أنه يتعين عليها أن تلبي المعايير مرة ثانية أثناء مؤتمر الاستعراض الذي يعقد كل ثلاث سنوات، المقبل والمقرر عقده في عام ٢٠٢١، حتى يُنظر في أمر تخرجها.

٦- وقدم الأونكتاد دعماً محدد الهدف لأقل البلدان نمواً منذ أنشأت الجمعية العامة للأمم المتحدة هذه الفئة في عام ١٩٧١ ولا يزال يساعد هذه البلدان فيما تبذله من جهود لبلوغ الأهداف والغايات المحددة في البرنامج. ويقدم هذا التقرير فكرة عامة عن أنشطة الأونكتاد التي أنجزها، في كل ركن من أركان عمله، دعماً للبرنامج في الفترة ما بين نيسان/أبريل ٢٠١٧ وآذار/مارس ٢٠١٨.

أولاً- البحث والتحليل

٧- لمساعدة أقل البلدان نمواً في التغلب على التحديات الفريدة التي تعترض تنميتها، واصل الأونكتاد عمله في البحث والتحليل. فتقريره المعنون *التقرير المتعلق بأقل البلدان نمواً لعام ٢٠١٧: الحصول على خدمات الطاقة التحويلية، يسلط الضوء على دور الحصول على الطاقة في خضم عملية التحويل الهيكلي التي تشهدها أقل البلدان نمواً* ويشدد على أهمية ضمان الحصول على الطاقة ليس لتلبية الاحتياجات الاستهلاكية المحلية فحسب، وإنما لتلبية احتياجات العمليات الإنتاجية أيضاً. وعلاوة على ذلك، يعرض التقرير سلسلة من التوصيات لكي تأخذها البلدان بعين الاعتبار عندما تكون بصدد وضع سياساتها الوطنية في مجال الطاقة.

٨- ويرصد الأونكتاد من كتب التقدم الذي تحرزه أقل البلدان نمواً فيما يتعلق بمؤشرات إنمائية أساسية وما تحرزه من تقدم في بلوغ أهداف التنمية المستدامة. ففي شباط/فبراير ٢٠١٨، نشر الأونكتاد آخر تقرير محدث له بعنوان *"تجاهات مختارة في التنمية المستدامة في أقل البلدان نمواً لعام ٢٠١٨"*. ويبيّن هذا المنشور أن التنمية الاقتصادية في هذه البلدان متوقفة بسبب ضعف وتيرة التعافي العالمي، وهو ما يندّر باتساع هوة التفاوت بينها وبين بلدان نامية أخرى، وبالإخفاق في تحقيق الأهداف.

٩- ويسلط تقرير ٢٠١٧ عن التنمية الاقتصادية في أفريقيا: السياحة في خدمة نمو شامل للجميع قادر على إحداث التحول، الضوء على الدور الذي يمكن أن يؤديه قطاع السياحة في دعم التنمية في أفريقيا، بما فيها البلدان الأفريقية من أقل البلدان نمواً البالغ عددها ٣٢ بلداً. ويشير التقرير إلى أن عدد السياح الوافدين إلى أفريقيا قد تضاعف على مدى السنوات العشرين الماضية. وجاء فيه أن السياحة تشكل حصة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي في العديد من البلدان الأفريقية، حيث يساهم القطاع بمنصب عمل واحد من كل ١٤ منصب عمل في أفريقيا. ويعرض التقرير بإيجاز التدابير التي يمكن أن تتخذها البلدان الأفريقية لتسخير دينامية القطاع لأغراض التحويل الهيكلي وتحقيق نمو شامل للجميع.

١٠- وكما في السنوات السابقة، يتضمن "تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠١٧: الاستثمار والاقتصاد الرقمي" تحليلاً مستفيضاً لاتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر في أقل البلدان نمواً. فبين التقرير أن التدفقات إلى هذه البلدان قد انخفضت في عام ٢٠١٦ بنسبة ١٢ في المائة مقارنة بالسنة السابقة، حيث بلغ قدرها ٣٧,٩ مليار دولار. بيد أن الانخفاض الإجمالي يخفي تفاوتاً كبيراً. ففي أفريقيا، على سبيل المثال، انخفضت التدفقات إلى زامبيا بنسبة ٧٠ في المائة، بينما ارتفعت التدفقات إلى إثيوبيا بنسبة ٤٦ في المائة. وفي آسيا، انخفضت التدفقات إلى ميانمار وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية بنسبة ٢٢ في المائة و ٢٠ في المائة، على التوالي، بينما ارتفعت التدفقات إلى كمبوديا بنسبة ١٣ في المائة. والصين هي مصدر أكثر الاستثمارات الأجنبية الموجهة إلى أقل البلدان نمواً، حيث إن شركاتها المتعددة الجنسيات لا تفتأ تتوسع بشكل نشط في هذه البلدان. وفي نهاية عام ٢٠١٥، بلغ حجم الاستثمار الأجنبي المباشر من الصين في هذه البلدان ثلاثة أضعاف ما يستثمره ثاني أكبر المستثمرين وهو فرنسا. وستكون للانخفاض الذي يشهده الاستثمار الأجنبي المباشر تبعات هامة على قدرة أقل البلدان نمواً على تحقيق معدل الاستثمار، وقدره ٢٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، الذي كان قد اتفق عليه بدايةً في برنامج عمل بروكسل.

ثانياً - بناء توافق الآراء

١١- أثناء انعقاد الجزء الرفيع المستوى من الدورة الرابعة والستين لمجلس التجارة والتنمية، في جنيف، من ١١ إلى ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، نظّم الأونكتاد حلقة نقاش خاصة تناولت الدروس المستفادة من بناء القدرات الإنتاجية في أقل البلدان نمواً وغيرها من الاقتصادات الضعيفة. وضم فريق النقاش نائب رئيس غانا، ونائب رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، وممثل الأمم المتحدة السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية الدول والجزيرة الصغيرة النامية؛ ورئيس بنك الصين للتصدير والاستيراد، ونائب رئيس مصرف التنمية الأفريقي وكبير الاقتصاديين فيه. وسلط أعضاء فريق النقاش الضوء على سياسات وتدابير مختلفة ولكنها متعاضة، ينبغي اتباعها من أجل تسريع التقدم في بناء القدرة الإنتاجية.

١٢- وإلى جانب الدورات العادية والتنفيذية المخصصة لأقل البلدان نمواً التي يعقدها مجلس التجارة والتنمية، نظم الأونكتاد - بناء على طلب الدول الأعضاء - اجتماع خبراء بشأن سبل ووسائل الارتقاء بمستوى تنفيذ المجالات ذات الأولوية المتفق عليها في برنامج عمل اسطنبول، يومي ٦ و ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧. واستعرض الاجتماع ما أحرز من تقدم في تحقيق الأهداف ذات الأولوية المحددة في البرنامج مع التركيز بوجه خاص على بناء القدرات الإنتاجية وعلى مضاعفة حصة أقل البلدان نمواً من الصادرات العالمية. وناقش اجتماع الخبراء أيضاً تدابير لتقوية القدرات الإنتاجية لهذه البلدان ولتعبئة الموارد المالية الضرورية، واستجلى السبل والوسائل الكفيلة بمضاعفة حصة أقل البلدان نمواً من الصادرات العالمية، وزيادة ما تجنيه من فوائد من التجارة العالمية في الوقت نفسه.

١٣- فضلاً عن ذلك، كُرس إحدى دورات اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن تعزيز البيئة الاقتصادية المواتية على جميع المستويات لدعم التنمية الشاملة والمستدامة، ولتشجيع التكامل

والتعاون الاقتصاديين، التي عقدها الأونكتاد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، لدراسة التحديات القائمة أمام اقتصادات الجنوب الأفريقي والفرص المتاحة لها على درب التنمية.

١٤ - وكما في كل سنة، قدم الأونكتاد أيضاً مساهمة موضوعية في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة إلى الجمعية العامة عن تنفيذ البرنامج. وكان ما قدمه الأونكتاد تحليلاً لآخر ما توفر من بيانات عن التقدم الذي أحرزته أقل البلدان نمواً في مؤشرات وأهداف أساسية بالنسبة للبرنامج، ضمن حدود ولايته.

١٥ - وبالإضافة إلى ذلك، يؤدي الأونكتاد دورَ حافظ مؤشر تحقيق الهدف ١٧-١١ من أهداف التنمية المستدامة الذي يرمي إلى مضاعفة حصة أقل البلدان نمواً من الصادرات العالمية بحلول عام ٢٠٢٠^(٢). وانطلاقاً من هذا الدور، يجمع الأونكتاد بانتظام الإحصائيات المتعلقة بحصة صادرات تلك البلدان من الصادرات العالمية ويقدم البيانات ذات الصلة مرفوقة بتعليق في هذا الشأن كي تُستخدم جميعها مدخلات في التقرير عن أهداف التنمية المستدامة.

١٦ - ويواصل الأونكتاد دعم المداولات التي تجربها لجنة السياسات الإنمائية. فأثناء الفترة موضوع التقرير، أعد الأونكتاد نبذات قطرية بشأن التعرض للأخطار تتعلق بـ١٦ من أقل البلدان نمواً هي: بوتان، وتيمور - ليشتي، وجزر سليمان، وسان تومي وبرينسيبي، وكيريباس، ونيبال.

ثالثاً - التعاون التقني

ألف - القدرات الإنتاجية

١٧ - ضمن القائمة التي وضعها برنامج اسطنبول بمجالات الأولوية للعمل، يحتل الصدارة بناء القدرات الإنتاجية، وهو شرط لا بد منه لتحقيق التنويع الاقتصادي والنمو الاقتصادي المستدام. وإذ أدى الأونكتاد دوراً رئيسياً في بلورة مفهوم القدرات الإنتاجية في عام ٢٠٠٦، فإنه يواصل العمل على زيادة صقل هذا المفهوم بغرض تفعيله بالنسبة لأقل البلدان نمواً ولغيرها من البلدان النامية. وفي هذا السياق، واصل الأونكتاد عمله على وضع مؤشرات قابلة للقياس تتعلق بالقدرات الإنتاجية. وتكملةً للعمل التحليلي الذي يتناول مؤشر القدرات الإنتاجية، شرع الأونكتاد في دراسية حالة تتعلقان ببلدين وتتناولان القدرات الإنتاجية في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وفي رواندا، سُتستخدمان في اختبار المؤشرات في إطار حلقات عمل وطنية.

١٨ - وفضلاً عن ذلك، عقد الأونكتاد جلسة لعصف الأفكار لمدة يوم واحد في جنيف، سويسرا، مع ممثلين عن كيانات أو هيئات مختصة أخرى تابعة لمنظمة الأمم المتحدة (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، واتحاد النقل الجوي الدولي، ومركز التجارة الدولية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، ومع ممثلين عن منظمات إقليمية (أمانة الكومنولث) والمؤسسات الأكاديمية (معهد بوتسوانا لتحليل السياسات الإنمائية في بوتسوانا، ومعهد الدراسات الإنمائية في جامعة نيروبي، وجامعة كامبيرا) يُعنون بالقدرات الإنتاجية. وكانت الجلسة مفيدة في شحذ استيعاب المفهوم وقد أعطت زخماً لمزيد من العمل التعاوني على تطوير مؤشرات قابلة للقياس.

(٢) يرد تبين الغاية نفسها في الفقرة ٦٥(أ) من برنامج عمل اسطنبول.

١٩- ويستلزم استخدام المؤشرات القابلة للقياس بفعالية توفّر قدرات في مجال الإحصائيات. ويدعم الأونكتاد كل بلد من أقل البلدان نمواً في تقوية قدرتها في مجال الإحصاء من أجل وضع برامج وسياسات لأغراض تحقيق التنمية المستدامة. وفي إطار برنامج عمل اسطنبول، اعتبرت الدول الأعضاء بدورها أن بناء القدرات في مجال الإحصاء مساهمة أساسية في الحكم الرشيد على جميع المستويات.

٢٠- ومنذ عام ٢٠١٣، يتعاون الأونكتاد مع دائرة الإحصاء في الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا على وضع أدوات إحصائية لقياس وتحليل التجارة في الخدمات. وتمثل الغايات من المشروع في بلورة منهجيات منسّقة لجمع البيانات ومعالجتها ونشرها؛ وفي توفير الدعم من أجل تطبيق تلك المنهجيات؛ وفي بناء قاعدة بيانات إحصائية مشتركة.

٢١- وقد بلور الأونكتاد وشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية حلقة تدريبية على الإنترنت لفائدة مساعدة جامعي الإحصاءات بشأن التجارة الدولية في الخدمات حتى يُضمن تقيدهم بالمعايير الدولية الجديدة التي يتضمنها دليل إحصاءات التجارة الدولية في الخدمات لعام ٢٠١٠. وفي الفترة ما بين أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، تلقى هذه الحلقة الدراسية على الإنترنت أكثر من ٨٠ مشاركاً من ٤٠ بلداً.

٢٢- وفي الفترة ما بين ٢٦ حزيران/يونيه و٦ تموز/يوليه ٢٠١٧، عقد الأونكتاد حلقات دراسية وحلقات عمل في جمهورية تنزانيا المتحدة الغاية منها تقديم الدعم للهيئات الحكومية في رصد وتقييم ما أُحرز من تقدم في بلوغ أهداف التنمية المستدامة. واستفاد من هذه الفعاليات المكتب الوطني للإحصاء، التابع لوزارة المالية والتخطيط، ومكتب كبير إحصائي الحكومة، ولجنة التخطيط في زنجبار [جمهورية تنزانيا المتحدة]. وفي إطار حلقات عمل فنية، تلقى المشاركون تدريباً حُصص لاستحداث المؤشرات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة والتجارة الوطنية، وتعلموا تقنيات تقييم الأثر قبل وقوعه وتصوّر النتائج الإحصائية.

٢٣- وفي عام ٢٠١٧، واصل الأونكتاد عمله التشغيلي على بناء قدرات بلدان مختارة من بين أقل البلدان نمواً من أجل زيادة صادراتها من منتجات مصائد الأسماك وتنويع تلك الصادرات، وهو مشروع صُمم بقصد إتاحة فرص كبيرة لتلك المصائد كي تحقق نمواً وتخلق فرص عمل، وكفي يتم الحد من الفقر وأوجه عدم المساواة. ويُعتبر العديد من هذه البلدان من أكبر مصدري منتجات مصائد الأسماك في العالم، بيد أن حصتها من الصادرات العالمية لا تزال ضئيلة.

٢٤- وكجزء من هذا المشروع، نظّم الأونكتاد حلقتي عمل إقليميتين لفائدة صناعات السياسات والعاملين في مصائد الأسماك في موزامبيق وميانمار، وحلقة عمل مشتركة بين الأقاليم في موريشيوس. ونتيجة لذلك، اكتسب ١٣٦ خبيراً في مصائد الأسماك، من بينهم ٦٨ امرأة (نصف عدد الخبراء) من ثمانية بلدان^(٣) مهارات وتدريباً على تحسين قطاع مصائد الأسماك، وتبادلوا التجارب والدروس المستفادة. وأتاحت حلقة العمل المشتركة بين الأقاليم أيضاً للمشاركين من تلك البلدان التعلم من تجربة موريشيوس الناجحة في توسيع قطاع مصائد الأسماك لديها. وركّز التدريب بوجه خاص على بناء القدرات من أجل تلبية معايير السلامة والاستدامة المفروضة على الواردات من منتجات مصائد الأسماك في كبريات الأسواق المستوردة.

(٣) أوغندا، وجزر القمر، وجيبوتي، وفيت نام، وكمبوديا، وموريشيوس، وموزامبيق، وميانمار.

٢٥- وعلى هامش مؤتمر الأمم المتحدة لدعم تحقيق الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة - حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة، الذي عقد في نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية، نظم الأونكتاد فعالية جانبية شارك فيها أكثر من ٥٠ شخصاً وتناولت أهمية إتاحة مزيد من فرص التصدير لأقل البلدان نمواً وللدول الجزرية الصغيرة النامية عن طريق استغلال إمكانياتها في مجال مصائد الأسماك. وفي تلك الفعالية، عرّض الأونكتاد التحديات التي تعترض كمبوديا والتجارب الناجحة التي خاضتها موريشيوس. وترد نتائج حلقة العمل في الإعلان الختامي الصادر عن المؤتمر.

٢٦- وأضفى صناع السياسات ومهنيو هذا القطاع في سلسلة من حلقات العمل الوطنية والإقليمية للمسات الأخيرة على دليل تدريب في مجال بناء القدرات لفائدة أقل البلدان نمواً على تحسين وتنويع صادراتها من الأسماك وأجازوه. وأضفى المشروع أيضاً إلى إصدار منشور يتعلق بالأبحاث الموجهة نحو السياسة العامة بعنوان " *Fishery Exports and the Economic Development of Least Developed Countries: Bangladesh, Cambodia, the Comoros, Myanmar and Uganda* "، وهو مشروع يبيّن المعوقات التي تحد من تطوير قطاع مصائد الأسماك في البلدان المستفيدة ويقدم توصيات بشأن السياسة العامة تتناول كيفية التغلب على تلك المعوقات على النحو الأفضل.

٢٧- ونتيجة للمشروع، يقوم عدد من البلدان المستفيدة بتنقيح تشريعاته المحلية وسياساته بغية توفير دعم أفضل لقطاع مصائد الأسماك. فعلى سبيل المثال، أعربت أوغندا عن اهتمامها بتعديل معاييرها فيما يتعلق بالسلامة الغذائية المحلية، وأعربت موزامبيق عن اعتزامها بلورة سياسة عامة بشأن تربية الأسماك على الصعيد الداخلي.

٢٨- وأضفى المشروع أيضاً إلى تحديد ما يلزم لإنشاء مركزين إقليميين من مراكز البراعة خاصتين بتطوير قطاع مصائد الأسماك، أحدهما في أفريقيا والآخر في آسيا، يمكنهما تقديم حلقات تدريب منتظمة لصناع السياسات والمهنيين في قطاع مصائد الأسماك من أقل البلدان نمواً في كل منطقة. وفي آذار/مارس ٢٠١٨، وقّع الأونكتاد على مذكرة تفاهم مع جامعة نّما ترانغ في فييت نام، لإنشاء أول مركز براعة إقليمي.

٢٩- ومن عناصر بناء القدرات الإنتاجية النقل وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والهياكل الأساسية المرتبطة بها. ولا يشارك الأونكتاد في بناء الهياكل الأساسية المادية فحسب، بل لديه برنامج لمساعدة البلدان النامية، بما فيها أقل البلدان نمواً، في تصميم أنظمة مستدامة لشحن البضائع وفي تطويرها وإقامتها.

٣٠- ويتعاون الأونكتاد حالياً مع سلطات الممرين الشمالي والمركزي للنقل العابر في شرق أفريقيا لمساعدتهما في وضع وتنفيذ استراتيجية مستدامة لشحن البضائع. واستفاد من حلقة عمل للتدريب وبناء القدرات، عُقدت في نيروبي من ١٤ إلى ١٨ آذار/مارس ٢٠١٦، أكثر من ٨٠ مشاركاً من بلدان الممرين الشمالي والمركزي للنقل العابر، وهي أوغندا، وبوروندي، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب السودان، ورواندا، وكينيا. والغاية من حلقة العمل هذه تقوية قدرة صناع السياسات ومشغلي قطاع النقل ومؤسسات مالية أساسية، في أفريقيا جنوب الصحراء، على تشجيع وتمويل أنظمة مستدامة لشحن البضائع عن طريق اتباع تدابير سياساتية سليمة في مجال النقل وإنشاء آليات تمويل وإجراءات تمويل مناسبة.

٣١- ومتابعةً لحلقة العمل التدريبية، وضعت هيئة تنسيق النقل العابر بالمر الشامي برنامج شحن أخضر - هو الأول من نوعه في أفريقيا - بالتعاون مع الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والتحالف المعني بالمناخ والهواء النقي للحد من ملوثات المناخي القصيرة العمر. وأطلقت المبادرة رسمياً أثناء انعقاد الاجتماع الثاني والأربعين للجنة التنفيذية للممر الشامي في ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧.

٣٢- ويواصل الأونكتاد أيضاً دعم أقل البلدان نمواً في بناء قدراتها في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار وفي جسر الهوة الرقمية. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، فرغ الأونكتاد من استعراض السياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار في رواندا، وهو استعراض يبيّن وجود تحديات عدة تعترض السياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار في رواندا من جملتها استخدام التكنولوجيا لتحسين تنافسية الشركات والصناعات، واستحداث الطلب على التكنولوجيا في الصناعة وتقوية الروابط بين أهم الجهات صاحبة المصلحة في العلم والتكنولوجيا والابتكار. ونظّم الأونكتاد كذلك دورة تدريبية في مجال الابتكار لفائدة صنّاع السياسات والجهات صاحبة المصلحة أثناء انعقاد حلقة العمل الوطنية المخصصة للعلم والتكنولوجيا والابتكار، شارك فيها نحو ٦٠ رواندياً من خبراء السياسات، كان من بينهم عشر نساء، وقدم الأونكتاد تعليقات على مشروع الاستراتيجية الوطنية للعلم والتكنولوجيا والابتكار والأبحاث في رواندا.

٣٣- وشرع الأونكتاد كذلك في العمل على إجراء استعراض سياسة العلم والتكنولوجيا والابتكار في إثيوبيا وأوغندا، ويُتوقع أن يُفرغ منهما في ٢٠١٨ و٢٠١٩.

٣٤- وأثناء أسبوع الأونكتاد للتجارة الإلكترونية في عام ٢٠١٧، نظّم الأونكتاد والإطار المتكامل المعزّز اجتماعاً خاصاً لأقل البلدان نمواً. وتناول الاجتماع سبل إدراج تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات والتجارة الإلكترونية في صميم خطط التنمية الوطنية وكيفية تحقيق معاوضات بين التنظيم الصارم وبين الابتكار في تلك البلدان.

٣٥- وتساعد أدوات وضعها الأونكتاد، من قبيل تقييمات الجاهزية للتجارة الإلكترونية، البلدان على الوقوف على ما أُحرز من تقدم في تطوير التجارة الإلكترونية في سبعة مجالات سياسية رئيسية هي: استراتيجية التجارة الإلكترونية، والهياكل الأساسية والخدمات الخاصة بتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، والمدفوعات، واللوجستيات التجارية، والإطارين القانوني والتنظيمي، وتطوير المهارات وتمويل التجارة الإلكترونية. وقدم الأونكتاد توصيات بشأن كيفية المضي قدماً في تنفيذ جدول الأعمال هذا. وفي عام ٢٠١٧، أصدر الأونكتاد تقييمات من هذا النوع خاصة بيبوتان، وساموا، وكمبوديا، ونيبال. ومن التقييمات التي ستصدر في عام ٢٠١٨ تلك الخاصة بأوغندا، وبنغلاديش، وتوغو، وجزر سليمان، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وزامبيا، والسنغال، وفانواتو، وليبيريا، وميانمار.

٣٦- وفضلاً عن ذلك، شرع الأونكتاد في وضع استراتيجية وطنية للتجارة الإلكترونية الخاصة برواندا. وستحدد الاستراتيجية المجالات التي تتمتع بإمكانيات كبيرة لإحداث أثر اقتصادي وستعرض بإيجاز الخطوط العريضة للتدخلات الرامية إلى التخفيف من معوقات القطاع الخاص التي تمنع نموه. ومن المتوقع أن تُضفي اللمسات الأخيرة على تلك الاستراتيجية في عام ٢٠١٨.

٣٧- وبالتعاون مع منظمة التجارة العالمية، نظم الأونكتاد حلقة عمل تناولت التجارة الإلكترونية، نظمتها وزارة التجارة ومعهد التجارة الخارجية في بنغلاديش في حزيران/يونيه ٢٠١٧، وحضرها نحو ٤٠ مشاركاً من مختلف الوكالات الحكومية، كما حضرها أفراد من القطاع الخاص. واستجلت حلقة العمل تحديات التجارة الإلكترونية وفرصها بالنسبة للتنمية في بنغلاديش والردود السياساتية التي يمكن تطويرها.

باء- التجارة وتيسير التجارة

٣٨- قدم الأونكتاد المساعدة لأقل البلدان نمواً في متابعة المؤتمر الوزاري العاشر لمنظمة التجارة العالمية وفي التحضير للمؤتمر الوزاري المقبل عن طريق توفير دعم بناء القدرات وخدمات المشورة والدعم التحليلي. وشملت هذه الأنشطة المفاوضات التجارية وصناعات السياسات فيما يتعلق بالتجارة من أجل تيسير جاهزيتهم وتزويدهم بقدرات فنية أكبر على تناول مسائل من قبيل الزراعة ودخول السوق غير الزراعية والخدمات بما فيها تنفيذ المعاملة التفضيلية لفائدة الخدمات ومقدمي الخدمات البلدان الأفريقية ضمن فئة أقل البلدان نمواً، وتيسير التداول والمعاملة الخاصة والتفاضلية. وفي هذا السياق، شارك الأونكتاد في معتكف حضره سفراء وخبراء المجموعة الأفريقية في جنيف يومي ٦ و٧ تموز/يوليه ٢٠١٧ تحضيراً للمؤتمر الوزاري الحادي عشر لمنظمة التجارة العالمية وعرض تقييماً لأهم المسائل التي سيجري التفاوض عليها من منظور تجاري وإمائي. وتلقى كل بلد الإرشاد كي يدرك التبعات الإنمائية لإتاحة النفاذ إلى الأسواق لجميع أقل البلدان نمواً دون إخضاعها للرسوم والحصص.

٣٩- ويشكل الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية تحدياً شاقاً أمام البلدان التي ترغب فيه. وينطبق هذا القول بالخصوص على البلدان الراغبة في الانضمام من أقل البلدان نمواً، التي تعاني أكثر ما تعاني من ضعف القدرات المؤسسية والإدارية على تنسيق العمل التحضيري للانضمام وعلى تلبية شروط الانضمام الفنية والموضوعية.

٤٠- وقد صمّم الأونكتاد ونقذ برامج مساعدة لدعم الحكومات في البلدان الراغبة في الانضمام أو المنضمة حديثاً إلى منظمة التجارة العالمية من بين أقل البلدان نمواً عن طريق تقديم حلقات تدريب مكثفة للمسؤولين والمفاوضين في الحقل التجاري بغية بناء مهاراتهم وقدراتهم في مجال التفاوض التجاري وفي تنفيذ التزامات هذه البلدان في إطار منظمة التجارة العالمية. وتشتمل المساعدة التي يقدمها الأونكتاد أيضاً على استعراض الصكوك والسياسات المؤسسية والتشريعية والتنظيمية المتعلقة بالتجارة حرصاً على اتساقها مع اتفاقات منظمة التجارة العالمية ومجالات تخصصها.

٤١- وقدم الأونكتاد دعمه لجميع البلدان الراغبة في الانضمام وللبلدان المنضمة حديثاً من بين أقل البلدان نمواً^(٤). فعلى سبيل المثال، قُدم الدعم الاستشاري لجزر القمر (يومي ١ و٢ حزيران/يونيه ٢٠١٧، في جنيف) وللسودان (يومي ١٤ و١٥ تموز/يوليه ٢٠١٧، في جنيف). وأعد الأونكتاد ورقة استراتيجية لكلا البلدين بشأن سير المفاوضات المتعددة الأطراف بشأن

(٤) من الأمثلة على ذلك إثيوبيا، وأفغانستان، وبوتان، وجزر القمر، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وساموا، وسان تومي وبرينسيبي، والسودان، وليبيريا، واليمن.

عملية الانضمام والمفاوضات الثنائية على النفاذ إلى الأسواق فيما يتعلق بالسلع والخدمات. وتضمنت ورقة الاستراتيجية نصائح للبلدين بشأن كيفية تحقيق الاستفادة الكاملة من قرار المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية المؤرخ ٢٥ تموز/يوليه ٢٠١٢ بشأن المبادئ التوجيهية المنقحة المتعلقة بتسريع وتيسير عمليات انضمام أقل البلدان نمواً. وقد بلغ البلدان المرحلة النهائية من مفاوضات الانضمام، التي من المزمع اختتامها في معرض عام ٢٠١٨.

٤٢- وفي عام ٢٠١٧، واصل الأونكتاد المساهمة في إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية التي تضم ٣٢ بلداً من أقل البلدان نمواً. ودعم الأونكتاد البلدان الأفريقية في إتمام المرحلة الأولى من المفاوضات في إطار محفل التفاوض والمناقشات الفنية في الفرقة العاملة وأفرقة العمل الفنية المعنية بالمسألة، بوسائل منها إعداد مشروع اتفاق على منطقة التجارة الحرة القارية وتزويدها بالورقات الفنية الموضوعية المتعلقة بشروط التخفيضات التعريفية.

٤٣- وقد أعد الأونكتاد، كجزء من الدعم الاستشاري الذي يقدمه، دراسة بشأن الآثار التي قد يخلّفها الاتفاق على إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية بالنسبة للدول الأعضاء. وقد أظهرت النتائج الفارق في أثر عمليات تحرير التجارة على خسارة الإيرادات الضريبية وعلى الرفاه وهو أثر يمس بشكل خاص أشد أعضاء الاتحاد الأفريقي ضعفاً. ونادى التقرير بتنفيذ تدابير دعم وبإنشاء آليات داخل منطقة التجارة الحرة القارية بغية إعادة توزيع التكاليف والفوائد الناجمة عن الاتفاق توزيعاً أكثر إنصافاً.

٤٤- وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، صدّق وزراء التجارة على اتفاق إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية للتجارة في السلع والخدمات. وستتناول المرحلة الثانية من المفاوضات على منطقة التجارة الحرة القارية المنافسة والاستثمار وحقوق الملكية الفكرية. وستُعقد أنشطة على صعيد البلدان لفائدة الجهات صاحبة المصلحة بغية توعية جميع مواطني البلدان الأفريقية بعملية إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية وجعلهم يتبنونها. والأونكتاد مستعد لمواصلة تقديم دعمه لمفوضية الاتحاد الأفريقي وللدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، بما فيها أقل البلدان نمواً. ومن المتوقع أن يساعد إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية البلدان على توسيع نطاق تجارتها الإقليمية واتخاذها وسيلة لبلوغ أهداف التنمية المستدامة المسطرة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

٤٥- وما فتئ الأونكتاد يقدم الدعم أيضاً لأقل البلدان نمواً في سياق مساعدته للدول الأعضاء والدول الشريكة في منطقة التجارة الحرة الثلاثية. وأثناء الفترة المشمولة بالتقرير، ما انفك الأونكتاد يسدي المشورة للبلدان المعنية بشأن المرحلة الثانية من المفاوضات على مسائل المنافسة وحقوق الملكية الفكرية والاستثمار والتجارة في الخدمات. وقد اقترح الأونكتاد خيارات للمشاركة في السياق الثلاثي الأطراف وذلك في ضوء التقدم الذي أحرز في المفاوضات على منطقة التجارة الحرة القارية وغير ذلك من الاعتبارات ذات الصلة بالتنمية. وشارك الأونكتاد في اجتماع اللجنة الثلاثية المؤلفة من كبار المسؤولين في ٣ شباط/فبراير ٢٠١٧ وقدم عروضاً لمساعدة البلدان في تحديد الكيفية التي ستم بها معالجة المسائل المطروحة في المرحلة الثانية من المفاوضات الثلاثية.

٤٦- وبالإضافة إلى ما سبق، يقدم الأونكتاد الدعم لكل بلد من أقل البلدان نمواً في إعداد سياسات التجارة والخدمات وصياغتها وتنفيذها. وفي عام ٢٠١٧، استمر الأونكتاد في مساعدة حكومة زامبيا في التحضير لإطار سياسته التجارية وتنفيذها وذلك بهدف تحقيق

الأهداف التالية: تقوية قدرات البلد المؤسسية في مجال السياسة العامة التجارية والمفاوضات التجارية؛ ومعالجة المعوقات الهيكلية من قبيل وجود سوق داخلية صغيرة والاعتماد على السلع الأساسية المعدنية، وانتشار الفقر والموقع الجغرافي غير الساحلي؛ وتنويع الصادرات عن طريق الاستعاضة عن النحاس بمنتجات أخرى من بينها الأغذية المصنّعة والسّمك والحبوب والمنسوجات والألبسة.

٤٧- وقدّم الأونكتاد المساعدة أيضاً لكل من زامبيا وملابوي في المجالات التالية:

- (أ) بناء خبرة المسؤولين عن التجارة؛
- (ب) صياغة سياسة عامة تجارية وبلورة مواقفها التفاوضية؛
- (ج) إنجاز دراسات تقييمية وطنية وإقليمية؛
- (د) إنجاز أبحاث في قطاعات الخدمات ذات الأولوية وفي مسائل تتعلق بالتكامل الإقليمي بما فيها مواد عمل ودراسات من أجل معالجة قضايا ومشاكل محددة تم الوقوف عليها أثناء المفاوضات في إطار الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي، واتفاقات الشراكة الاقتصادية والاتفاق العام المتعلق بالتجارة في الخدمات.

٤٨- والغرض من استعراضات سياسات الخدمات التي وضعها الأونكتاد هو التفكير ملياً السياسات واللوائح التنظيمية والمؤسسات التي تحكم قطاع الخدمات، بحيث يُكشف عن المآزق ويُقترح حلول على المقاس. وفي عام ٢٠١٧، شُرع في استعراضٍ بطلب من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، تناول ١٢ قطاعاً من قطاعات الخدمات، من بينها الاتصالات اللاسلكية والنقل البري والجوي وقطاع المصارف والتأمين والبناء وخدمات الترفيه والثقافة والرياضة والطاقة والتعليم. ومن المتوقع أن يقدم الاستعراض مدخلات تفيد في وضع سياسة عامة مشتركة بشأن التجارة في الخدمات داخل الجماعة إلى جانب عناصر تجعل المنطقة في موقف أفضل في المفاوضات على الخدمات داخل منطقة التجارة الحرة القارية.

٤٩- ونزولاً عند طلبٍ قدّمه وزراء مجموعة دول أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادي، التي تضم أربعين من أقل البلدان نمواً، أنجز الأونكتاد دراسة تناولت إمكانيات التجارة داخل تلك المجموعة. وتتناول الدراسة بالتحليل الآثار الاقتصادية التي يمكن أن تنشأ عن إبرام اتفاق تجارة حرة يخص هذه المجموعة، فعرضت بإيجاز المنافع والتحديات الممكنة. وقُدِّمت الدراسة إلى ممثلي المجموعة من مستوى الخبراء ومن مستوى الوزراء أثناء اجتماعهم في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧.

٥٠- وقدّم الأونكتاد كذلك مدخلات للمجموعة البرلمانية المؤلفة من جميع الأطراف لاتخاذ التجارة مخرجاً من الفقر (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية)، وهي مدخلات مكملة للدراسة التي تتناول إمكانيات الكومنولث - والدول الأعضاء فيه، ومنظمات الأعمال التجارية والمجتمع المدني، إلى جانب مؤسسات الكومنولث نفسه - لمساعدة البلدان النامية في اتخاذ التجارة والاستثمار وسيلةً للحد من الفقر وللدفع بعجلة النمو الاقتصادي التحويلي. فثلاثة عشر عضواً في الكومنولث من بين أقل البلدان نمواً.

٥١- وفي سياق مشروع حساب الأمم المتحدة للتنمية الرامي إلى تشجيع الصادرات الخضراء عن طريق اعتماد معايير استدامة طوعية، نظّم الأونكتاد حلقات عمل وطنية في فانواتو (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧) وفي جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية (كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧)

رمت إلى تشاطر المعلومات بشأن معايير الاستدامة الطوعية والفرص التي تتيحها سوق الصادرات الخضراء، وناقش الروابط بين تشجيع الصادرات الخضراء والاستراتيجيات الحكومية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة المسطرة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠؛ وشجّع التشبيك بين الجهات صاحبة المصلحة. ونُظمت حلقتا العمل كلاهما في شراكة وثيقة مع الكيان الحكومي الوطني ذي الصلة ومع وزارة التجارة في فانواتو ووزارة الزراعة في جمهورية لاو الشعبية الديمقراطية. وستساهم نتائج حلقتي العمل في إنجاز دراستي الحالة القطريتين بحيث تمكّن من إجراء تحليل معمّق للجهازية الاقتصادية والتقنية للصادرات الخضراء. ومن المزمع الفروع من الدراساتين في النصف الأول من عام ٢٠١٨.

٥٢- وساعد الأونكتاد أيضاً عدة بلدان من أقل البلدان نمواً في وضع تدابير غير جمركية. فالأونكتاد يواظب على جمع معلومات عن التدابير غير الجمركية في أغلب البلدان الأفريقية من أقل البلدان نمواً ويعمل مع الأعضاء في منطقة التجارة الحرة الثلاثية على التصدي للحواجز غير الجمركية عن طريق دعم أداة إقليمية تسمى tradebarriers.org، يمكن للقطاعين الخاص والعام من خلالها تقديم الشكاوى بشأن عوائق التجارة التي يتعين عندئذ على البلد المعني حلها أو معالجتها. وفي آسيا، عمل الأونكتاد مع معهد الأبحاث الاقتصادية التابع لرابطة أمم جنوب شرق آسيا وشرق آسيا على جمع بيانات عن التدابير غير الجمركية في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وكمبوديا وميانمار، وانخرط في إدراج هذه التدابير في صميم جهود تيسير التجارة. ويرتبط جمع البيانات في البلدان الآسيوية الثلاثة من أقل البلدان نمواً بعمل الأونكتاد مع المعهد لدعم التكامل الاقتصادي الإقليمي العميق للرابطة في مجال التدابير غير الجمركية.

٥٣- وكجزء من مشروع حساب التنمية المتعلق بالسياسة الإنمائية العامة من أجل نمو اقتصادي مستدام، الرامي إلى دعم خطة التصنيع الإقليمية في الجنوب الأفريقي وإلى تيسير نشوء سلاسل قيمة إقليمية، نُفذ الأونكتاد أنشطة متنوعة ذات الصلة بأقل البلدان نمواً من البلدان الأفريقية في عامي ٢٠١٧ و٢٠١٨. وتم الفروع من أربع دراسات تناولت هياكل الإنتاج والتصديق في خمسة اقتصادات منها جمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا وموزمبيق، مع التركيز على سلاسل قيمة إقليمية واعدة (معدات التعدين وتصنيع المنتجات الزراعية)، وتناولت إحدى أهم وسائل تمكين التنمية (الطاقة). ونوقشت هذه الدراسات مع الجهات الإقليمية صاحبة المصلحة في إطار حلقات عمل عُقدت بالتعاون مع الأونكتاد ومع حكومة جنوب أفريقيا، في بريتوريا في آذار/مارس ٢٠١٧، ومع الأونكتاد واليونيدو وحكومة جمهورية تنزانيا المتحدة، في دار السلام، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧.

٥٤- ويتعاون الأونكتاد حالياً مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، في إطار مبادرة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، بشأن سلاسل القيمة العالمية وتحويل الإنتاج والتنمية. وعلى وجه الخصوص، يعمل الأونكتاد واللجنة معاً على وضع أول تقرير عن تحويل الاقتصادات يكرّس لتحديات وفرص التنمية المرتبطة بالتجارة الإقليمية وللتكامل الإنتاجي في أفريقيا.

٥٥- وضمن إطار العمل المتكامل والمعزز، بلور الأونكتاد مشروعاً يتعلق بممر النقل العابر الرابط بين جيبوتي العاصمة وأديس أبابا، وواصل تنفيذ مشروع إقليمي يتعلق بتيسير التجارة في غرب أفريقيا. وبالإضافة إلى ذلك، واصل الأونكتاد تقديم المساعدة لبنين من خلال مشروع يتعلق بتقوية القدرات الإنتاجية والتجارية. وقدم المزيد من المساعدة بشأن قواعد المنشأ، ودخول

الأسواق دون الخضوع للرسوم والحصص، ومخطط "كل شيء إلا الأسلحة"، إلى حكومتي كمبوديا وميانمار. وبالتعاون مع إدارة التجارة ووزارة العدل في هونغ كونغ، قدم الأونكتاد الدعم بشأن صياغة قواعد المنشأ في مناطق التجارة الحرة بهدف إتاحة مزيد من فرص التجارة أمام أقل البلدان نمواً. وفي عام ٢٠١٧، واصل الأونكتاد مساعدة أقل البلدان نمواً في مسائل تتعلق بالمؤشرات الجغرافية.

٥٦- وفي مجال تيسير التجارة قدم الأونكتاد المساعدة التقنية وخدمات بناء القدرات لأقل البلدان نمواً فيما يتعلق بتنفيذ اتفاق تيسير التجارة في إطار منظمة التجارة العالمية، الذي ينص في الجزء الثاني منه على أحكام تمنح معاملة خاصة وتفاضلية لأقل البلدان نمواً، ومن ضمنه التقييم الذاتي لجاهزية التنفيذ وتوقيت التنفيذ وتقييم الاحتياجات من المساعدات.

٥٧- وأثناء الفترة موضوع التقرير، قدم الأونكتاد المساعدة في مجال تيسير التجارة للبلدان التالية من أقل البلدان نمواً وهي إثيوبيا، وأنغولا، وأوغندا، وبنن، وبوروندي، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجيبوتي، ورواندا، وزامبيا، وسان تومي وبرينسيبي، والسنغال، والسودان، وليبيريا، ومالي، وميانمار. وركزت المساعدة بالخصوص على تقييمات الاحتياجات فيما يتعلق بتنفيذ اتفاق تيسير التجارة، وخدمات استشارية بشأن تصنيف الالتزامات والإخطار بها، والتصديق على الاتفاق، والمساعدة التقنية في إنشاء وتشغيل لجان وطنية معنية بتيسير التجارة وفي وضع مقترحات مشاريع تقدم للجهات المانحة.

٥٨- وقدم الأونكتاد المساعدة في مجال تيسير التجارة لعدد من المنظمات الإقليمية التي تضم أعضاء من أقل البلدان نمواً ولا سيما الاتحاد الأفريقي وجماعة شرق أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الجمركي للجنوب الأفريقي. وعمل الأونكتاد مع مؤسسات تدريب إقليمية، من قبيل مركز التدريب على السياسات التجارية في أفريقيا، من أجل تقديم خدمات بناء القدرات لأقل البلدان نمواً في منطقة أفريقيا.

٥٩- ويستخدم ٣٨ من أقل البلدان نمواً النظام الآلي للبيانات الجمركية (أسيكودا)، الذي جرى تثبيته في ٩٩ من البلدان والأقاليم، وتحصل هذه البلدان على المساعدة التقنية والوظيفية عن بعد من فريق الأونكتاد المركزي^(٥). ويساعد نظام أسيكودا في الحد من تكاليف التخلص الجمركي ومن الوقت الذي يستغرقه، كما يكافح الفساد ويحسن الأمن.

جيم- الاستثمار وتطوير المشاريع

٦٠- أثناء الفترة موضوع التقرير، استفاد ٢٦ من أقل البلدان نمواً من المساعدة التي يقدمها الأونكتاد دعماً للاستثمار ولتطوير المشاريع، وذلك بهدف بناء تنافسية هذه البلدان وزيادة جاذبيتها كمقاصد للاستثمار الأجنبي.

(٥) إثيوبيا، وإريتريا، وأفغانستان، وأنغولا، وأوغندا، وبنغلاديش، وبنن، وبوركينا فاسو، وبوروندي، وتشاد، وتوغو، وتيمور - ليشتي، وجزر سليمان، وجزر القمر، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وجيبوتي، ورواندا، وزامبيا، وسان تومي وبرينسيبي، والسودان، وسريلانكا، وغامبيا، وغينيا، وغينيا - بيساو، وفانواتو، وكمبوديا، وليبيريا، وليسوتو، ومالي، ومدغشقر، وملاوي، وموريتانيا، ونيبال، والنيجر، وهاتي، واليمن.

٦١- ومن بين ٤٢ استعراضاً لسياسات الاستثمار جرى الفروغ منها، أُعد ١٧ من تلك الاستعراضات لفائدة أقل البلدان نمواً. وأثناء الفترة المشمولة بالتقرير، نشر الأونكتاد استعراضاً يخص غامبيا. وبعد مرور نحو خمس أو ست سنوات على الانتهاء من ذلك الاستعراض، يعد الأونكتاد تقريراً يقيّم إلى أي مدى جرى تنفيذ التوصيات. وفي الفترة موضوع التقرير، أُعد تقرير عن التنفيذ يخص بنن. وتم البدء في استعراض كل من أنغولا وتشاد.

٦٢- واستمر برنامج استعراض سياسة الاستثمار العامة في البرهنة على فائدته وجودته وأثره. فقد بيّنت تقارير التنفيذ التي أعدها الأونكتاد لأقل البلدان نمواً سجلّ التنفيذ القوي وتزايد اهتمام المستثمرين وتنامي قدرتها على اغتنام فرص الاستثمار. وفي أغلب الأحوال، سجّلت البلدان المستفيدة، بعد استعراض الأونكتاد لسياسات الاستثمار التي تتبّعها، زيادات كبيرة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إليها. وقد كانت القيمة التي تحققت من إجراء استعراضات سياسة الاستثمار العامة وأنشطة المتابعة الدافع وراء ورود عدد من الطلبات الإضافية لإجراء الاستعراضات، من بينها طلبات قدمتها بوتان، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وغينيا - بيساو، ومالي، وملاوي، وهاتي.

٦٣- وفي عام ٢٠١٧، ساعد الأونكتاد عدداً من أقل البلدان نمواً في استعراض اتفاقات استثمار دولية نموذجية بهدف تأكيد بعدها الإنمائي وزيادة وضوحها القانوني. ويشتمل هذا على نماذج لعدة تجمعات إقليمية تنتمي إليها أقل البلدان نمواً، ولا سيما السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا، والقانون الأفريقي للاستثمار، والفصل المتعلق بالاستثمار من اتفاق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. وقد استفاد كل بلد من أقل البلدان نمواً من استعراض اتفاقات استثمار دولية نموذجية أو اتفاقات تجارة ثنائية، ومن بين تلك البلدان بنغلاديش وبوركينا فاسو ومدغشقر.

٦٤- وفي كل سنة، ينظم الأونكتاد، بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية ومع السلطات المغربية، حلقة عمل تدريبية لفائدة الأعضاء في البنك في مدينة الدار البيضاء، بالمغرب، بهدف تعميق فهم اتفاقات الاستثمار الدولية؛ ودراسة أهم المسائل والمشاكل والاهتمامات والمصالح المرتبطة بالبعد المتعلق بالتنمية المستدامة في تلك الاتفاقات؛ ومناقشة تقنيات واستراتيجيات التفاوض. وفي عام ٢٠١٧، استفاد من التدريب مشاركون من ٢٩ بلداً، ١٥ من بينهم من أقل البلدان نمواً.

٦٥- وبالتعاون مع مكتب الممثل السامي المعني بأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، نظم الأونكتاد حواراً بشأن أولويات تشجيع الاستثمار في أقل البلدان نمواً أثناء انعقاد الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ في نيويورك. وكانت ممثلاً في ذلك الحوار ٤٠ بلداً من أقل البلدان نمواً. وبالتزاد مع هذا المؤتمر، حضر الأونكتاد اجتماعاً مشتركاً بين الوكالات لإسداء المشورة بشأن إمكانية جعل دعم الأمم المتحدة لهذه البلدان في هذا المجال أكثر فعالية. وكان من بين المشاركين ممثلون عن منظمة العمل الدولية ومكتب الممثل السامي المعني بأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية والأونكتاد (الذي استضاف الاجتماع في مكتبه في نيويورك) واليونيدو ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ومنظمة التجارة الدولية.

٦٦- ورغم أن جلّ أقل البلدان نمواً لديه وكالة وطنية لتشجيع الاستثمار وتوجد لديه في كثير من الأحيان مؤسسات دون وطنية لتشجيع الاستثمار، فإن مقدرة هذه الوكالات لا تزال محدودة. وبالرغم من ذلك، ثمة استثناءات تتعلق بالممارسات الفضلى تتمثل في إثيوبيا ورواندا والسنغال. ويهدف الأونكتاد إلى تشاطر الممارسات الفضلى من جميع أنحاء العالم، حتى من أقل البلدان نمواً، بحيث يتسنى لوكالات تشجيع الاستثمار الأخرى تكرارها على نحو مستدام وقابل للتعديل. ودعماً لتبادل الممارسات الفضلى، يعترف الأونكتاد في كل سنة بعدد من الوكالات لما تحقّقه من إنجازات في تشجيع الاستثمار من أجل التنمية المستدامة ويتشاطر تجارب تلك الوكالات مع وكالات أخرى. وفي عام ٢٠١٧، كانت لجنة الاستثمار الإثيوبية ومجلس الاستثمار في موريشيوس من الفائزين بجوائز الأمم المتحدة لتشجيع الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة.

٦٧- وفي الفترة موضوع الاستعراض، شارك مسؤولون كبار في مجال تشجيع الاستثمار من أقل البلدان نمواً في التدريب وفي تبادل الممارسات الفضلى في هذا المجال أثناء فعاليات نظمها الأونكتاد، اشتملت على حلقات دراسية إقليمية تناولت تحضير وتشجيع مشاريع مؤهلة للحصول على تمويل المصارف تتعلق بأهداف التنمية المستدامة وحلقات دراسية عن إنشاء شركات مع وكالات ومؤسسات الاستثمار في الخارج في جوهانسبورغ، جنوب أفريقيا (أيار/مايو ٢٠١٧) وفي مكسيكو (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧). وشارك مسؤولون في مجال تشجيع الاستثمار من أقل البلدان نمواً كذلك في حلقة تدريبية تناولت أساسيات الاستثمار الأجنبي المباشر، عقدها الرابطة العالمية لوكالات تشجيع الاستثمار في اسطنبول (كانون الثاني/يناير ٢٠١٨). وكجزء من شراكة عريضة، ساهم الأونكتاد في تلك الحلقة التدريبية بوحدة تدريبية تتعلق بسياسات الاستثمار الوطنية والدولية. وعلى الصعيد القطري، قدم الأونكتاد تدريباً على تحليل التكاليف والعوائد فيما يتعلق بمشاريع الاستثمار لفائدة مسؤولين من حكومة ميانمار (كانون الثاني/يناير ٢٠١٨).

٦٨- وواصل الأونكتاد إصدار منشورات عن تشجيع الاستثمار وتيسيره. ويعرض أحد منشوراته بعنوان "Investment Facilitation: The Perfect Match for Investment Promotion" أمثلة عملية استفاد منها وكالات تشجيع الاستثمار توضح كيف يمكن استخدام بعض أدوات وتقنيات العمل العالمي الذي يقوم به الأونكتاد من أجل تيسير الاستثمار وغيره من الأدوات السياسية. وجرى توزيع هذه الورقة في صفوف أقل البلدان نمواً على نطاق واسع. وبناءً على طلب هذه البلدان، نشر الأونكتاد لمحة عامة عن الاستثمار الأجنبي المباشر في أقل البلدان نمواً، وصف فيها التوجهات والمسائل ذات الصلة.

٦٩- ويعد توفر هياكل أساسية متينة للمحاسبة تنتج تقارير مؤسسية عالية الجودة من العوامل الحاسمة في اجتذاب الاستثمار وفي تخصيص الموارد الشحيحة وفي تعزيز تعميم الخدمات المالية. بيد أن تحقيق ذلك لا يزال مستعصياً على العديد من أقل البلدان نمواً. فأتداء الفترة المشمولة بالتقرير، عُقدت في نيروبي يومي ١٩ و ٢٠ تموز/يوليه ٢٠١٧ حلقة عمل إقليمية أفريقية تناولت تعميم الخدمات المالية والممارسات السياسية الفضلى والمبادئ التوجيهية في مجال تنظيم المحاسبة والتأمين فيما يتعلق بالمشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة الحجم، استفادت منها البلدان التالية من أقل البلدان نمواً: إثيوبيا وبنن وجمهورية تنزانيا المتحدة وغامبيا.

٧٠- ويساعد برنامج اللوائح التنظيمية الإلكترونية لتيسير الأعمال التجارية الذي وضعه الأونكتاد البلدان في تيسير وأتمتة قواعدها وإجراءاتها فيما يتعلق بالاستثمار وإقامة المشاريع، وكثيراً ما يجد من الإجراءات الإدارية ومن عدد الاستثمارات والوثائق المطلوبة بنحو ٨٠ في المائة. ويجري العمل بنظام اللوائح التنظيمية الإلكترونية هذا في ١١ بلداً من أقل البلدان نمواً^(٦). ويساهم النظام في زيادة الشفافية وزيادة القدرة المؤسسية، وهو بذلك ييسر إقامة الأعمال التجارية ويجعل تلك البلدان أكثر اجتذاباً للمستثمرين الأجانب. وقد ساعد هذا في إنشاء أعمال تجارية جديدة في البلدان المستفيدة.

٧١- وإلى جانب أنظمة اللوائح التنظيمية الإلكترونية القائمة في هذا البلدان، أنشأ الأونكتاد بوابةً تجاريةً - وهي أداة تيسير جديدة تركز على الإجراءات التجارية - باعتبارها امتداداً للمنتج. وفي عام ٢٠١٧، أنشئت بوابات تجارية في كل من بنغلاديش، وبنن، والسنغال، ومالي. ويجري أيضاً إنشاء بوابات مشابهة في أوغندا، وجمهورية تنزانيا المتحدة، ورواندا.

٧٢- وبالإضافة إلى ما سبق، يُتوخى من أدلة الاستثمار الإلكترونية التي وضعها الأونكتاد، والمتاحة على الإنترنت، التوعية بفرص الاستثمار وشروطه في البلدان المستفيدة. فقد وضعت أدلة الاستثمار هذه أو يجري وضعها إلكترونياً لفائدة كل من أوغندا، وبوروندي، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجيبوتي، ورواندا، وزامبيا، وملاوي. أما دليلاً الاستثمار المتعلقان بزامبيا وملاوي فيجري تطويرهما بشراكة مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

٧٣- وأثناء الفترة المشمولة بالتقرير، واصل الأونكتاد تقديم المساعدة لمراكز تطوير ريادة (إمبريتيك) التابعة له في أقل البلدان نمواً عن طريق تقديم خدمات استشارية وتنظيم حلقات عمل تتناول السياسات العامة وتدريب أصحاب المشاريع ومؤسسات الأعمال التجارية الصغيرة والمتوسطة الحجم ودعم الشبكات والمبادرات الإقليمية. وعلى وجه الخصوص، عزز الأونكتاد قدرة إمبريتيك في جمهورية تنزانيا المتحدة، وزامبيا، وغامبيا عن طريق إتاحة عدة دورات لتدريب المدربين. ونُظِّمت في جمهورية تنزانيا المتحدة وغامبيا ست حلقات عمل بشأن سياسات إنشاء الأعمال التجارية لفائدة أصحاب مصلحة محليين. وعلاوة على ذلك، أطلقت غامبيا سياساتها الوطنية لتشجيع إنشاء المشاريع التجارية وخطة عملها المتعلقة بذلك وعرضت جمهورية تنزانيا المتحدة استراتيجيتها الوطنية الشمولية لإنشاء المشاريع التجارية. وفي الربع الأول من عام ٢٠١٨، سعى الأونكتاد بالتعاون مع اليونيدو إلى زيادة ما يقدمه من مساعدة لحكومة إثيوبيا من أجل وضع استراتيجية وطنية لتشجيع إنشاء المشاريع التجارية.

٧٤- وواصل الأونكتاد تبني فرص إقامة روابط تجارية، بما فيها شراكات فعالة مع شركات كبرى في مجال زراعة الزهور والسياحة المستدامة (جمهورية تنزانيا المتحدة) وفي ميدان الإعمار (زامبيا). وقد أتاحت أنشطة بناء الروابط هذه، التي نُفِّذت بالتعاون مع وكالات أخرى تابعة لمنظومة الأمم المتحدة، للأونكتاد أن يقدم المساعدة لأكثر من ٦٠٠ مزارع في جمهورية تنزانيا المتحدة ولثلاثين من أصحاب المشاريع في زامبيا. وفي عام ٢٠١٧، تم تدريب ١٧٥ مزارعاً تنزانياً على استخدام إمبريتيك وعلى الزراعة باعتبار ذلك منهجية لإقامة الأعمال التجارية، وأكمل ٦٠ من المومنين الصغار بنجاح حلقة عمل تدريبية على استخدام إمبريتيك.

(٦) إثيوبيا، وبنن، وبوركينا فاسو، وتوغو، وجزر القمر، وجمهورية تنزانيا المتحدة، ورواندا، والسنغال، وغينيا - بيساو، ومالي، والنيجر.

٧٥- وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، نظّم الأونكتاد ومجلس التنمية في رواندا منتدى لمناقشة السياسة العامة لإقامة المشاريع التجارية في أفريقيا اجتذب ١٢٠ مندوباً مثلوا ٢٠ بلداً وذلك بقصد تبادل الخبرات والآراء والاستفادة من الممارسات الفضلى واستكشاف سبل تقوية التعاون على الصعيدين الإقليمي والقاري.

دال - مسائل الديون

٧٦- يُشكّل الدين الخارجي أحد أكبر الشواغل التي أُثيرت في إطار الجزء زاي، بعنوان تعبئة الموارد المالية لأغراض التنمية وبناء القدرات، من برنامج عمل اسطنبول، في سياق الحديث عن المعوقات المتعلقة بالموارد المالية التي تعترض أقل البلدان نمواً في سعيها إلى تحقيق التنمية المستدامة. وقد طرأ تحسّن واضح في نسبة مديونية العديد من البلدان النامية، نتيجة تخفيف أعباء الدين أو نتيجة تحسين إدارته، إلا أن العديد من أقل البلدان نمواً لا تزال تعترضه تحديات كبرى.

٧٧- وإقراراً بالخطر الكبير المتمثل في حدوث صدمة اقتصادية بسبب أزمات الدين في أقل البلدان نمواً، نفّذ الأونكتاد مشروع حساب التنمية المتعلق ببناء القدرة على تصحيح الثغرات التنظيمية والمؤسسية في إدارة الدين السيادي. واستفاد من هذا المشروع جميع البلدان في فئة أقل البلدان نمواً، ولا سيما منها بنغلاديش، وتوغو، وموريتانيا، ونيبال، وهابتي.

٧٨- ونُفذ المشروع في الفترة ما بين عامي ٢٠١٣ و٢٠١٧، وتلخصت أنشطته الرئيسية في إجراء دراسة تشخيصية للإطار المؤسسي والتنظيمي في البلدان المعنية فيما يتعلق بإدارة الدين السيادي، وتقديم المساعدة في بناء القدرات من أجل سد الثغرات التي تم تحديدها في الدراسة، وتنظيم جولة دراسية لفائدة صناع السياسات من البلدان المعنية بالمشروع إلى بلد مُضيف لديه إطار مؤسسي أكثر تطوراً في إدارة الدين السيادي. ودُعي ممثلو البلدان الخمسة المذكورة أعلاه جميعها إلى حضور المؤتمر الحادي عشر لإدارة الديون في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ الذي أتاح لهم فرصة الاستئناس بآخر المسائل المطروحة فيما يتعلق بإدارة الدين السيادي.

٧٩- وقدم نظام إدارة الديون والتحليل المالي دعماً متواصلًا لعدد من أقل البلدان نمواً في بناء قدرته على إدارة دينه العام بفعالية وعلى تحقيق مستويات مديونية يمكن تحملها. ويوفر النظام المذكور للبلدان مجموعة من الحلول المجربة في المجالات الدنيا لإدارة الدين (تسجيل بيانات الدين ووضع تقارير عنه ووضع الإحصائيات المتعلقة به) الغاية منها تحسين قدرة البلدان على الإدارة اليومية للالتزامات المطلوبة واستخراج بيانات موثوقة تتعلق بالدين لأغراض وضع السياسات. ومن جملة هذه الحلول برمجيات إدارة الدين وما يرتبط بها من خدمات تدريب واستشارة. وأثناء الفترة موضوع التقرير، قدّم البرنامج الدعم لـ ٢١ من أقل البلدان نمواً^(٧).

٨٠- ومن النتائج الملموسة التي تحققت توفّر سجلات آنية وموثوقة بالديون، لا غنى عنها في التحليل السديد للمخاطر وفي وضع استراتيجيات لضمان إبقاء الديون في مستويات يمكن تحملها. وبحلول نهاية الفترة، كان أكثر من ٩٠ في المائة من البلدان قد حصل على الدعم

(٧) إثيوبيا، وأنغولا، وأوغندا، وبنغلاديش، وبوركينا فاسو، وبوروندي، وتشاد، وتوغو، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وجيبوتي، ورواندا، وزامبيا، والسودان، وغينيا - بيساو، وكمبوديا، ومدغشقر، وموريتانيا، وهابتي، واليمن.

وكانت له قاعدة بيانات بالديون الخارجية شاملة بضماني من الدولة، وكانت لنحو ٦٠ في المائة من البلدان سجلات دين داخلي كاملة مُدخلة في برمجيات نظام إدارة الديون والتحليل المالي. وبالإضافة إلى تلك النتائج، لوحظ تحسُّن كل من الإبلاغ عن الديون وتحليلات الديون. فعلى سبيل المثال، يُصدر ثمانية من أقل البلدان نمواً المعنية بالديون الخارجية نشرةً عن إحصائيات الديون بصورة منتظمة؛ وجميعهم يقدم التقارير إلى نظام الإبلاغ عن الدين في البنك الدولي، وهو شرط أساسي من شروط الإبلاغ. وبالإضافة إلى ذلك، يقدِّم ١٠ من أقل البلدان نمواً يستخدمون برمجيات نظام إدارة الديون والتحليل المالي، ويشاركون في قاعدة بيانات الإحصائيات المتعلقة بالديون الخارجية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، تقارير في الوقت المحدد. وفيما يتعلق بتحسين التحليل، ينشر سبعة من البلدان التي تستخدم البرمجيات المذكورة بانتظام تقريراً يتضمن تحليل محفظة الديون.

٨١- وعلى العموم، تساهم هذه النتائج الملموسة في زيادة الشفافية وحسن الإدارة وفي تحسين القدرة المؤسسية على ضمان إبقاء الديون في مستويات يمكن تحمُّلها. وتبرهن التحسينات التي حققتها هذه البلدان بمساعدة الأونكتاد على المنافع المترتبة عن تقديم المساعدة التقنية المستمرة لها في إدارة الدين بعد الحصول عليه وعلى أهمية تلك المساعدة.

هاء- التنمية البشرية والاجتماعية

٨٢- أثناء الفترة موضوع التقرير، دعم الأونكتاد جهود بوركينا فاسو والسنغال وكوت ديفوار ومالي والنيجر في مجال نقل التكنولوجيا والحصول على الأدوية عن طريق تنظيم حلقة عمل إقليمية تناولت نقل التكنولوجيا والصحة العمومية، في داكار، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ومؤسسة يُولسي للصحة العمومية والابتكار. وعقب انعقاد حلقة العمل الإقليمية، اتفق مديرو المكاتب الوطنية للملكية الفكرية ومديريات الصحة العمومية في البلدان المستفيدة على مجموعة من التوصيات لزيادة الاتساق بين السياسات الداخلية ولتحسين التواصل مع أمانة المنظمة الأفريقية للملكية الفكرية.

٨٣- ونظم الأونكتاد أيضاً برنامجاً تدريبياً لفائدة مديري الأبحاث في مجالات الابتكار والملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا، مع التركيز على القطاع الزراعي، في بيشوفتو، إثيوبيا، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧. وكان الغرض من التدريب مساعدة الباحثين على بناء علاقة مستدامة مع القطاع الخاص عن طريق اتباع نهج متكامل إزاء الابتكار والملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا.

٨٤- وفي ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر، شارك الأونكتاد في حلقة عمل عقدتها منظمة الصحة العالمية حول الإطار المشترك بين الوكالات للتعاون على تنفيذ الاستراتيجية وخطة العمل الوطنيتين في إثيوبيا الخاصتين بقطاع الصيدلة في أديس أبابا. وكان الغرض من حلقة العمل استعراض حالة تنفيذ الاستراتيجية وخطة العمل ومناقشة الخطوات التالية مع الحكومة الإثيوبية وفيما بين الوكالات الشريكة.

٨٥- وأثناء الفترة المشمولة بالتقرير، طُلب إلى الأونكتاد تقديم تعليقات موضوعية بشأن مشروع الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية في أوغندا. وبعد الاستعراض، أُدرجت تعليقات الأونكتاد في مشروع الاستراتيجية.

٨٦- وعلاوة على ذلك، نفذ الأونكتاد سلسلة من الأنشطة بغرض دعم أقل البلدان نمواً في كفالة أن تكون سياسات التجارة والتنمية وسياسات تعزيز المساواة بين الجنسين متكاملة يدعم بعضها بعضاً.

٨٧- واستحدث الأونكتاد، مستنداً إلى ما يقوم به من عمل تحليلي وتشغيلي، مجموعة أدوات تتعلق بالتجارة والمسائل الإنسانية، بهدف إتاحة إطار عمل منهجي لتقييم أثر الإصلاحات التجارية على النساء وعلى التفاوتات بين الجنسين قبل تنفيذ تلك الإصلاحات. وقد أطلق الأمين العام للأونكتاد مجموعة الأدوات تلك أثناء الاستعراض العالمي السادس المعني بالمعونة لصالح التجارة الذي عُقد في مقر منظمة التجارة العالمية في جنيف في تموز/يوليه ٢٠١٧.

٨٨- ونظم الأونكتاد كذلك إلقاء أول درس إلكتروني إقليمي موجّه بشأن العلاقة بين التجارة والمسائل الجنسانية في السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي (٢٩ أيار/مايو - ٢٣ تموز/يوليه ٢٠١٧)، لتدريب ٥٠ مشاركاً من الأمانة ومن الدول الأعضاء في السوق المشتركة على التفاعل بين التجارة والمسائل الجنسانية وعلى وضع توصيات وإجراء أبحاث تتعلق بالسياسة العامة المراعية للبعد الجنساني. فاثنا عشر من البلدان الأعضاء من السوق المشتركة البالغ عددها ١٩ هم من أقل البلدان نمواً. وقد جرى التخطيط لإتاحة درس إلكتروني آخر ذي بعد إقليمي لفائدة جماعة شرق أفريقيا ومن المقرر أن يُلقى الدرس في نيسان/أبريل وأيار/مايو ٢٠١٨. والدروس الإقليمية تكملة للتحليل العام الذي يتناول العلاقة بين التجارة والبعد الجنساني، حيث تتناول موادها السياق الإقليمي المحدد والغاية منها تزويد المشاركين بالمهارات اللازمة للاستفادة من البيانات المتعلقة بمشاركة النساء وبالتفاوتات بين الجنسين في مختلف القطاعات الاقتصادية وفي صياغة السياسات والممارسات من أجل النهوض بمركز المرأة إقليمياً فيما يتعلق بالتكامل التجاري.

٨٩- وفي شراكة مع مؤسسة العلامة المسجلة لشرق أفريقيا، وضع الأونكتاد للمسات الأخيرة على تقرير بعنوان *East African Community Regional Integration: Trade and Gender Implications*. ويقدم هذا التقرير نبذاً موجزة عن الدول الأعضاء في جماعة شرق أفريقيا من الناحية الاقتصادية والتجارية والجنسانية، ويحلل أثر تكاملها الإقليمي على رفاه النساء مع التركيز على توفير فرص عمل للنساء. ويقدم التقرير أيضاً توصيات بشأن كيفية جعل التكامل الإقليمي في جماعة شرق أفريقيا يصب أكثر فأكثر في مصلحة النساء. ومن المتوقع أن يصدر التقرير في نيروبي في نيسان/أبريل ٢٠١٨.

٩٠- ونفذ الأونكتاد مشروعاً لمساعدة النساء التواجز عبر الحدود في شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي. فقد بينت الأبحاث الميدانية المتعلقة بالمشروع أن النساء اللواتي يشتغلن في التجارة غير الرسمية عبر الحدود في جمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا وملاوي يواجهن تحديات متعددة: إجراءات معقدة ومطولة ومكلفة لعبور الحدود؛ ودراية محدودة بقواعد وعمليات الجمارك؛ وحواجز اللغة؛ والفساد المالي وانعدام الأمن والمضايقات والتحرش على الحدود؛ وضآلة رأس المال؛ وعدم كفاية معارفهن في إنشاء المشاريع التجارية. وبعد عقد مشاورات مع الحكومات المعنية، وضع الأونكتاد مشروع تقرير يعرض بإيجاز التدابير التي من شأنها أن تيسر التجارة غير الرسمية عبر الحدود بين البلدان الثلاثة، خاصة لفائدة النساء. ويسرّ المشروع أيضاً مزيداً من التفاعل والوعي في صفوف الجهات صاحبة المصلحة، بما فيها المسؤولون عن الحدود، بشأن الشواغل التي تواجه صغار التجار في القطاع غير الرسمي.

٩١- وبالإضافة إلى ما سلف، شارك الأونكتاد في عدد من حلقات العمل والاجتماعات التي تدعو إلى اتباع سياسات تجارية تراعي البعد الجنساني، ومن جملة تلك الفعاليات حلقة العمل القارية السنوية بشأن التجارة والمسائل الجنسانية، التي عقدتها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في أديس أبابا يوم ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، إلى جانب اجتماع تشاوري بشأن استراتيجية الاتحاد الأفريقي فيما يخص المسائل الجنسانية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، قدم خلاله الأونكتاد تعليقات على مشروع الوثيقة.

رابعاً- الدروس المستفادة

٩٢- في غضون أقل من ثلاث سنوات، وهي المدة المتبقية إلى حين بلوغ التاريخ المحدد في عام ٢٠٢٠، لا تفتأ الآمال في تحقيق الأهداف والغايات المتوخاة من برنامج عمل اسطنبول تتبخر بسرعة. فالإخفاق في تحقيق تقدم كبير بالنسبة لهذه الفئة من البلدان الأشد ضعفاً بحلول التاريخ المحدد سيضع قدرتها على تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠ موضع شك ويهدد بتفويض مصداقية الالتزام العالمي بالعمل على "ألا يتخلف أحد عن الركب".

٩٣- فقد اختير العديد من الأهداف والغايات المسطرة في البرنامج عمداً لطموحه وقد يكون من الصعب تحقيقه في أفضل الظروف، إلا أن أقل البلدان نمواً تواجه في الوقت الراهن آفاق تنمية أسوأ من تلك التي كانت تواجهها عندما تم اعتماد البرنامج. وبناءً عليه، لا بد لأقل البلدان نمواً ولشركائها الإنمائيين من بذل جهود عاجلة من أجل توطيد تنفيذ البرنامج.

٩٤- ولا يفتأ الأونكتاد يتلقى طلبات متكاثرة على المساعدة التقنية من تلك البلدان حتى في مجالات التخرج من تلك الفئة ودراسات تشخيص التكامل التجاري وصناعة سياسات التجارة واستعراضات سياسات الاستثمار والقدرات في مجال الإحصاء. وتزايد الطلب دليل على جودة الدعم الذي يقدمه الأونكتاد وعلى ما يضيفه من قيمة. بيد أن الموارد المتوفرة تحد من قدرته على تلبية الطلب المتزايد. فالصندوق الاستئماني لصالح أقل البلدان نمواً، على سبيل المثال، لم يتلق أي تبرعات منذ عام ٢٠١٤.

خامساً- توصيات تخص السياسة العامة

٩٥- قد يرغب مجلس التجارة والتنمية في النظر في اتخاذ الإجراءات التالية:

(أ) الإعراب عن القلق إزاء مسار التنمية الذي انخرطت فيه أقل البلدان نمواً في السنوات الأخيرة، لا سيما أن هذه البلدان قد تخلفت عن ركب بلدان نامية أخرى فيما يتعلق بعدة مؤشرات؛

(ب) طلب استعراض التبرعات للصندوق الاستئماني لصالح أقل البلدان نمواً، ومناشدة جميع الجهات المانحة وغيرها من البلدان القادرة على ذلك أن تمكن الأونكتاد من تلبية طلب أقل البلدان نمواً المتزايد على المساعدة التقنية؛

(ج) حث جميع الجهات صاحبة المصلحة على زيادة تنفيذ التزاماتها دعماً لبرنامج عمل اسطنبول.